



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء ١٤ إبريل ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٢٢)

محتويات العدد

- * علاقات إماراتية-أمريكية متميزة
- * مؤشرات إيجابية في أداء الاقتصاد الوطني
- * الخبراء يطالبون باستراتيجية أمريكية شاملة ضد إيران
- * الهند تستعد لما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان
- * التقارب الصيني-الفرنزولي واتجاهات أسواق النفط
- * هل تسعى أمريكا إلى إطاحة حكومة نتنياهو؟
- * الصين تتفوق على ألمانيا في «طاقة الرياح»





علاقات إماراتية-أمريكية متميزة

عبر لقاء الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مع نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في واشنطن أول من أمس، على هامش حضور سموه «قمة الأمن النووي»، عن العلاقات المتينة والمتطورة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، وحرص البلدين على تنميتها ومدّها، باستمرار، بمصادر القوة والفاعلية كلها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. فقد أشاد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بعلاقات الصداقة والتعاون البناء بين البلدين، وأكد أن دولة الإمارات تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- تفتخر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وتحرص على تطويرها وتعزيزها على المستويات كلها، بما يحقق طموحات البلدين الصديقين. على الجانب الأمريكي، كانت تصريحات جو بايدن كاشفة عن طبيعة النظرة الأمريكية إلى الإمارات ودورها الإيجابي في محيطها الإقليمي كقوة سلام واستقرار في منطقة مزدحمة بالمشكلات والتوترات، حيث أعرب عن شكره لمساهمات الإمارات في أفغانستان ودعمها وحدة اليمن واستقراره والإصلاحات الاقتصادية والسياسية فيه.

لقد استطاعت دولة الإمارات أن تبني علاقات قوية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع القوى الكبرى ذات التأثير على المستويين الإقليمي والدولي، ويأتي على رأس هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص دائماً على التشاور مع قيادتنا الرشيدة في كل ما يتعلق بشؤون منطقة الخليج والشرق الأوسط، نظراً إلى ما تجده عندها من راحة الرأي ووضوح الرؤية وثبات الموقف. ولم يأت نجاح الإمارات في بناء شبكة قوية من العلاقات الخارجية من فراغ، وإنما من خلال جهد دبلوماسي كبير يقوم عليه جهاز كفاء بقيادة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، ويستند إلى تاريخ طويل من المواقف الإماراتية الداعمة للسلام والاستقرار والتنمية والتعاون بين دول العالم وشعوبه، وسجل ناصع من العمل من أجل خدمة هذه الأهداف بالقول والفعل، ولعل البعد الإنساني في السياسة الخارجية للإمارات وسياستها بشأن برنامجها النووي السلمي، يؤكدان هذا المعنى بوضوح. حيث تنطلق الدولة في جهودها الإنسانية على الساحة الدولية من إيمان راسخ بوحدة المصير البشري وأن التضامن بين الدول والشعوب هو أحد أهم مفاتيح تحقيق الأمن والسلام العالميين، وحرصت في برنامجها النووي السلمي على أن تقدّم نموذجاً يحتذى في التوفيق بين الحاجة إلى الطاقة النووية وضمان عدم الإخلال بنظام عدم الانتشار النووي، وذلك من خلال المعايير الصارمة التي حرصت على التزامها في ما يتعلق بشفافية هذا البرنامج وسلامته بشكل يحظى باحترام وتقدير دوليين.

إن ظهور دولة الإمارات على الساحة الدولية وعلاقتها القوية مع القوى الكبرى في العالم، هما ترجمة، إضافة إلى كل ما سبق، لما استطاعت الدولة أن تنجزه من تجربة تنموية رائدة جعلتها تحظى بمكانها الذي تستحقّه بين الأمم.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

دوافع الاهتمام الأمريكي بـ «الإرهاب النووي»

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً ملحوظاً بخطر الإرهاب النووي خلال الفترة القصيرة الماضية، وصدر أكثر من تصريح، خاصة على لسان الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، للتحذير من احتمال امتلاك جماعات إرهابية السلاح النووي، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من نتائج كارثية، كما كان هذا الموضوع أحد الموضوعات الأساسية ضمن أجندة مناقشات القمة النووية في واشنطن يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين. القلق تجاه حصول جماعات إرهابية على سلاح نووي ليس جديداً، حيث أثير بشكل خاص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمخاوف بشأن مصير أسلحته النووية، كما أثير بقوة خلال الفترة التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن السنوات الماضية لم تكشف عن أي إشارة إلى وصول هذا السلاح الفتاك إلى أيدي الإرهابيين على الرغم من أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» قد أحصت نحو ١٥ حالة تهريب يورانيوم مخضب وبلوتونيوم بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، خاصة من دول الاتحاد السوفيتي السابق. وهذا يقود إلى تساؤل مهم هو: لماذا تبدي الولايات المتحدة هذا الاهتمام بالإرهاب النووي وتعمل على حشد العالم في مواجهته وتحويله إلى تحدٍّ عالمي؟ يمكن النظر إلى هذه القضية من أكثر من زاوية: الأولى تتعلق بمراجعة إدارة أوباما السرية لسياسة الأسلحة النووية، التي تقول التقارير إنها انتهت إلى جعل مكافحة الإرهاب النووي هدفاً محورياً في التخطيط النووي الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترة المقبلة ومثلت خلفية للقيود التي أعلنتها أوباما مؤخراً على استخدام السلاح النووي، وتضمنت عدم استخدام هذا السلاح ضد الدول الملتزمة باتفاقيات نظام حظر الانتشار النووي، وذلك لتشجيع الدول المختلفة على التزام قواعد هذا النظام، في ضوء ما أكدته مراجعة سياسة الأسلحة النووية الأمريكية من أن حظر الانتشار النووي هو الأساس في منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة محظورة. الزاوية الثانية هي أن إدارة أوباما، وهي تدرك محورية الهاجس الأمني لدى المواطن الأمريكي منذ الحادي عشر من سبتمبر وهو الهاجس الذي ضمن لبوش الفوز بفترتين رئاسيتين، لا تريد أن تظهر وكأنها غير حازمة في مواجهته، خاصة بعد أن وجّهت إليها اتهامات بالتهاون في أمن أمريكا من خلال اتباع سياسة الحوار مع إيران، وفي هذا السياق يمثل اهتمامها بقضية الإرهاب النووي محاولة منها لتأكيد أن قضية الأمن لها أولوية كبيرة لديها. الزاوية الثالثة تتعلق بإيران وأزمة برنامجها النووي، لأنه إذا كان الإرهاب النووي خطراً عالمياً كبيراً من المهم حشد العالم كله في مواجهته، وأن أولى خطوات هذه المواجهة هي التصدي للانتشار النووي، فإن هذا يقتضي تعاوناً عالمياً مع الولايات المتحدة في الضغط على إيران لمنعها من «خرق» نظام حظر الانتشار.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٣ ○○○
- * الإمارات اليوم
- ٤ مؤشرات إيجابية في أداء الاقتصاد الوطني
- ٤ ○○○
- * تقارير وتحليلات
- المعقدة النووية الأمريكية الجديدة.. هل تدفع إيران إلى إبداء
- ٥ مرونة في موقفها؟
- الخبراء يطالبون باستراتيجية أمريكية شاملة موحدة ضد
- ٦ إيران
- الهند تستعد لمرحلة ما بعد الاتسحاب الأمريكي من
- ٧ أفغانستان
- هل يغير العقارب الصيني-الفنزويلي ملامح أسواق النفط
- ٨ العالمية؟
- ٩ آثار اقتصادية عديدة لتكامل أسواق المال الخليجية
- ٩ ○○○
- * أخبار الساعة حول العالم
- واشنطن
- ١٠ هل تسعى الولايات المتحدة إلى إطاحة حكومة نتنياهو؟
- دعوة إلى تفكيك العلاقة بين إيران ومحادثات السلام في الشرق
- ١٠ الأوسط
- ١١ محللون: نفوذ الجيش التركي يتراجع
- ١١ ماذا وراء دعم إيران دمج السنّة في السياسة العراقية؟
- لندن
- ١٢ هل يعود شبح الإرهاب الإيرلندي ليهنّد بريطانيا؟
- تل أبيب
- ١٢ إسرائيل تضغط للتمجيل بعقوبات ضد إيران
- ١٢ ○○○
- * منابعات اقتصادية
- ١٣ ○○○
- * دراسات حديثة
- ١٤ أسلحة «القاعدة» للدمار الشامل: ضجيج أم واقع؟





أهم الأحداث

الصين: العقوبات على إيران يجب ألا تلحق ضرراً بالروابط الاقتصادية

قال مسؤول صيني كبير إن الصين تعتقد أن الدبلوماسية هي السبيل الأفضل لمعالجة النزاع القائم بشأن برنامج إيران النووي، لكنها مستعدة لمناقشة مقاربات أخرى إذا كانت لا تقوِّض الروابط الاقتصادية. وأضاف كوي تيانكاي، نائب وزير الخارجية الصيني، قائلاً: «رفاهة الشعب الإيراني والمعاملات العادية أيضاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والطاقة بين إيران وكثير من الدول في العالم.. هذه حاجات ومطالب مشروعة ينبغي عدم تقويضها». وكان كوي يتحدث بعد «قمة الأمن النووي» في واشنطن.



نجاد يدعو أوباما إلى تحسين العلاقات مع إيران



قمة واشنطن تتفق على العمل لضمان أمن المواد النووية خلال أربع سنوات

اتفق زعماء ٤٧ دولة في «قمة واشنطن النووية» الثلاثاء على العمل لضمان أمن المواد النووية في العالم في غضون أربع سنوات لمنع إرهابيين من الحصول على بعض منها والتسبب بـ «كارثة». وجاء هذا التعهد في القمة، غير المسبوقة، تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الذي قال إن العالم مملوء بالمواد الانشطارية غير المحمية بشكل جيد، التي يمكن أن تستخدمها جماعات مسلحة لإنتاج سلاح نووي مرعب. وفي المؤتمر الصحفي الختامي، رحّب أوباما بنتائج القمة، واعتبر أن «الشعب الأمريكي سيصبح أكثر أمناً، والعالم كذلك، بفضل الإجراءات التي اتخذناها»، حتى إن كانت قرارات القمة غير ملزمة. ودعا أوباما المجتمع الدولي إلى التحرك «بشجاعة وسرعة» لفرض عقوبات جديدة على إيران، على خلفية برنامجها النووي المثير للجدل، متعهداً أن تكون هذه العقوبات «شديدة». وطالب الرئيس الأمريكي كوريا الشمالية بالعودة إلى طاولة المفاوضات السادسة، لافتاً النظر إلى الانعكاسات السلبية لهذا الأمر على شعبها. من جهة أخرى، أبدى أوباما ثقته بالتدابير الأمنية لحماية الترسانة النووية لباكستان، وأعرب عن أمله أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي. من ناحية أخرى، قال الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، اليوم الأربعاء، إن الجمهورية الإسلامية سترد بإيجابية إذا غيرت الولايات المتحدة سياستها نحو طهران. وفي تصريحات يمكن أن تشير إلى تغيير في الاتجاه قال أحمددي نجاد: إنه «يعكف على صوغ رسالة إلى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما».



مصر وتركيا تحجمان عن توجيه

انتقادات إلى إسرائيل في «قمة الأمن النووي»

قال مندوبون إن مصر وتركيا لم تخصا إسرائيل بالانتقاد في أثناء «قمة الأمن النووي»، التي استضافتها الولايات المتحدة، وهو ما كان يخشاه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وقرر نتنياهو، الأسبوع الماضي، عدم حضور المؤتمر الذي عقد بمشاركة ٤٧ دولة، وأشار معاونوه إلى قلقه من أن تنتهز دول عربية أو إسلامية مشاركة إسرائيل غير المسبوقة في منتدى كهذا لمهاجمة ترسانتها الذرية المفترضة.



جيتس يستبعد أن تملك إيران القدرة

النووية العسكرية «قبل عام على الأقل»

استبعد وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، أن تتمكن إيران من امتلاك القدرة العسكرية النووية «قبل عام على الأقل، وربما أكثر». وقال جيتس رداً على أسئلة الصحفيين حول الفترة الزمنية التي تحتاج إليها طهران لامتلاك قنبلة نووية: «ليس قبل عام على الأرجح وربما أكثر». وأضاف «أعتقد أن التقديرات التي أدليت بها لم تتبدل منذ المرة الأخيرة التي تحدثت فيها عن هذا الأمر».





مؤشرات إيجابية في أداء الاقتصاد الوطني

بالاقتصاد الإماراتي بمقدار ٤,٤ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام الجاري، وفقاً للمسح الدوري الذي تجريه مؤسستا «بيت دوت كوم» و«بوجوف سيراج»، لتحقق الدولة أكبر زيادة على مستوى دول الخليج العربية، وفقاً لهذا المؤشر، ما يعدّ دليلاً على قدرة اقتصادنا على الخروج من أسوأ مراحل «الأزمة المالية العالمية» دون مشكلات، بل وتمكّنه من اكتساب المزيد من القدرات التنافسية التي تضعه في موقع متميّز على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي سياق آخر استطاعت دولة الإمارات أن تكتسب المزيد من النقاط الإيجابية خلال العام الماضي، التي انعكست بالطبع على متانة الاقتصاد وقدرته على الاستدامة، من خلال الإنجازات المتعددة التي استطاعت الدولة أن تحقّقها في القطاع السياحي، الذي شهد ما يشبه الطفرة خلال ذلك العام، بداية بعدد الفعاليات وحجمها التي تمكّنت الدولة من استضافتها، مروراً بعدد السائحين الوافدين إلى الدولة، نهاية بحجم القيمة المضافة إلى القطاع السياحي كله، وتتوقع «وزارة التجارة الخارجية» أن يستمر القطاع في أدائه الإيجابي خلال العام الجاري بما يسمح له بزيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنحو ٨,١٪. وقد استطاعت دولة الإمارات بفضل أدائها السياحي المتميز على مدار السنوات الماضية، خاصة خلال العام الماضي، أن تحلّ ضمن أفضل خمس وجهات سياحية على مستوى العالم، وفقاً للتصنيف الذي يصدره «مجلس السياحة العالمي».

تعدّدت المؤشرات الإيجابية إلى أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية، ولعل تعدد هذه المؤشرات يمثّل دليلاً قاطعاً على متانة الوضع الاقتصادي للدولة، وأن الاقتصاد الوطني تمكّن من تحويل سلبيات «الأزمة المالية العالمية» إلى إيجابيات تضيف إلى رصيده من النمو والازدهار اللذين تتمتع بهما على مدار العقود الماضية.

ولعل الكفاءة التي تعاملت بها الحكومة مع قضية ديون «دبي العالمية» منذ ظهورها في نهاية الربع الأخير من العام الماضي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الثقة العالمية والمحلية بالاقتصاد الوطني بوجه عام، فقد أعربت «وحدة الدراسات» التابعة لمجلة «الإيكونوميست»، مؤخراً، عن ثقتها بالجدارة الائتمانية للاقتصاد الإماراتي، وقلّلت من المخاطر السيادية التي يمكن أن تتعرّض لها الدولة خلال الفترة المقبلة، وأكدت الوحدة ثققتها بالوضع المالي في الاقتصاد الإماراتي كله، مؤكدة نجاعة الإجراءات والآليات التي تعتمدها الحكومة الإماراتية في مواجهة تداعيات «الأزمة المالية» على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وقد جاءت التصريحات بعد إعلان «حكومة دبي» وقفها بجوار شركة «دبي العالمية» لمساعدتها على الوفاء بديونها.

وقد أثرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتغلب على أزمة ديون «دبي العالمية» أيضاً إيجابياً في مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني على المستوى المحلي، فقد ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٩٣,٢١٣	↑	١,٥٤٢	↑	١,٣٦٥٣	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل				أسعار النفط الخام والغاز
↓	٠,٤٨	↑	١٤,٩٠٤	↑	٨٥,٨٢	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١١١٩٥,٣٠	↑	١١,١٩,٤٠	↑	٢٤٦٦,٠٠	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,١٩٪
	الشركات المرتفعة (١١) شركة
	الشركات المنخفضة (٣) شركات
	الشركات الثابتة (٢١) شركة
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٦٥٪
	الشركات المرتفعة (٣) شركات
	الشركات المنخفضة (١٨) شركة
	الشركات الثابتة (٦) شركات





العقيدة النووية الأمريكية الجديدة.. هل تدفع إيران إلى إبداء مرونة في موقفها؟

منذ إعلان الولايات المتحدة عقيدتها النووية الجديدة الأسبوع الماضي، والقلق يسيطر على صانعي القرار في إيران لما تتضمنه هذه العقيدة من تهديدات باحتمال استهدافها.

الأحد الماضي تجمعاً لكبار القادة العسكريين بأن يكونوا أكثر تأهباً بعد هذه التهديدات، مشيراً إلى أنه «يجب على قواتنا المسلحة أن تلتزم كذلك جانب الحذر من هذه التهديدات وتأخذ تدريباتها على محمل الجد». فيما حذر وزير الدفاع الإيراني، أحمد وحيدى، من أن بلاده ستعتمد كل خيار دفاعي أمام أي تهديد محتمل، وذلك في إشارة إلى التهديدات التي جاءت على لسان وزير الدفاع الأمريكي، وأشار فيها إلى أن كل الخيارات متاحة في مواجهة إيران وكوريا الشمالية.

في الوقت ذاته حرصت إيران على إعلان أنها نجحت في إعداد صواريخ جديدة وصنعها، فقد كشف التلفزيون الإيراني الرسمي يوم الإثنين الماضي عن إنتاج صاروخ جديد مضاد للطيران متوسط المدى أطلق عليه اسم «مرصاد» قادر على إصابة طائرات معادية تحلق على علو منخفض ومتوسط. ويرى المراقبون أن إعلان هذا الصاروخ في هذا التوقيت يستهدف إيصال رسالة إلى إسرائيل مفادها أنها إذا فكرت في الاعتداء على المنشآت النووية ستتعرض لرد فعل قاسٍ.

وإضافة إلى ما سبق، تستعد إيران للتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة بشأن ما تعتبره «تهديدات» تنطوي عليها العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، فقد اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبراست، «أن التهديدات تظهر أن الدول التي تملك أسلحة نووية هي نفسها التهديد الأكبر للأمن العالمي».

التحركات الإيرانية الأخيرة في مواجهة المواقف الأمريكية والإسرائيلية تشير بوضوح إلى أمرين، الأول أنها تحاول تفادي الظهور بمظهر الطرف الأضعف في إدارة الأزمة مع الولايات المتحدة والغرب. الأمر الثاني أنها تحاول توظيف مواقف الآخرين لمصلحة المضي في برنامجها النووي

برغم أن إيران أعربت عن قلقها من العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، واعتبرت على لسان المرشد الأعلى أن «هذه التهديدات غريبة جداً ولا ينبغي للعالم تجاهلها لأنها تعبر عن إرهاب دولة»، فإنها اتخذت من المواقف ما يؤكد أنها لن ترضخ لهذه التهديدات، وستواصل مساعيها إلى تطوير برنامجها النووي. الجدير بالذكر أن العقيدة النووية الجديدة تستبعد شن أي هجوم نووي على الدول التي لا تملك هذه الأسلحة أو الموقعة معاهدة عدم الانتشار النووي، لكنها تستثني من ذلك كلاً من إيران وكوريا الشمالية من هذه القاعدة لعدم احترامهما قواعد حظر الانتشار النووي.

في إطار تعاطيها مع هذه التهديدات النووية، تحركت إيران في أكثر من اتجاه خلال الأيام القليلة الماضية. التحرك الأول جاء بخطوة عملية، من خلال إعلان إنجازات جديدة في برنامجها النووي، فقد أعلنت إيران بعد يومين من إعلان العقيدة النووية الأمريكية أنها ستبدأ في إنتاج أعداد كبيرة من أجهزة الطرد المركزي الأكثر سرعة لتخصيب اليورانيوم. وهذا تطور مهم، لأن الأجهزة الجديدة تنتمي إلى «الجيل الثالث» ولديها قدرة فصل تبلغ عشر درجات، أي ستة أمثال قدرة الفصل في الجيل الأول، التي كانت ترجع إلى السبعينيات من القرن الماضي وتعرض للأعطال بشكل متزايد، أما الأجهزة الجديدة فتؤهل طهران لإنتاج الوقود النووي بنسبة ٢٠٪. فيما أعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، علي أكبر صالحى، يوم الأحد الماضي، أن بلاده تمتلك حالياً المعرفة التقنية اللازمة لتصنيع قضبان الوقود الضرورية لاستخدامها في المفاعلات النووية.

وبالتوازي مع الكشف عن هذه الإنجازات النووية الجديدة، أعلنت إيران أنها مستعدة لمواجهة أي تهديدات لاستهداف برنامجها النووي، فالمرشد الأعلى، علي خامنئي، طالب يوم



تجمع بين القوتين «الناعمة» و«الخشنة»

الخبراء يطالبون باستراتيجية أمريكية شاملة موحدة ضد إيران

يعتقد محللون أن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران هو اعتبار القوة «الناعمة» بديلاً موازياً للقوة العسكرية، والعكس صحيح، بدلاً من اعتبار القوتين محورين لاستراتيجية واحدة شاملة. وحذّر المحللون من العواقب الكارثية التي يمكن أن تتعرض لها المصالح الأمريكية في حال امتلاك إيران أسلحة نووية.

الأعباء معها ومع المجتمع الدولي بشرط عدم امتلاكها أي أسلحة نووية، وذلك في مقابل «جزرة الاعتراف الدبلوماسي» وتوسيع التبادل التجاري. أما إذا أصرت إيران على عدم اللعب فعليها ألا تتوقع سوى مقصلة العقوبات، وربما العمل العسكري أيضاً. ويرى الكاتب أن تلك السياسة هي السبب الرئيسي للمشكلة. فالعمل العسكري، سواء بقصف المنشآت النووية الإيرانية أو فرض حصار حول «مضيق هرمز» من ناحية، أو بإمداد حركات المعارضة الإيرانية الداخلية بالمال والسلاح من ناحية أخرى، عومل كخيار أخير (أو العصا الأخيرة)، بدلاً من أن يكون أول أداة من أدوات الدبلوماسية وأهمها. فكل من بوش وأوباما اعتبرا العمل العسكري بديلاً للدبلوماسية، والعكس صحيح، وهو يعكس خطأ حسابياً جسيماً ظل ملازماً للسياسة الخارجية الأمريكية بدءاً من فيتنام، ومروراً بكوريا الشمالية، وانتهاءً بالعراق اليوم.

وذكر الكاتب أن العقوبات الدولية وفرض حظر على تصدير مواد الوقود لإيران والعمل العسكري والحصار البحري والعمليات السرية لدعم حركات المعارضة داخل إيران والعمل العسكري الأمريكي أو الإسرائيلي، كلها آليات تم التعامل معها كخيارات مستقلة بدلاً من أن تكون أدوات ومحاور لاستراتيجية واحدة شاملة. وهذا يعكس وجود خلل بنيوي داخل دوائر صناعة القرار الأمريكي مثل «البتناجون» (الذي لا يرى سوى الحرب) ووزارة الخارجية (التي لا ترى سوى الدبلوماسية). وحذّر الكاتب من إمكانية اندلاع حرب في الشرق الأوسط في حال امتلاك إيران القنبلة النووية، وإمكانية انطلاق سباق للتسلح ستكون عواقبه كارثية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية.

يرى المحلل السياسي آرثر هيرمان أن إيران تحتفظ بسجل غير مشرف مع الولايات المتحدة. فطهران هي التي وضعت جيمي كارتر في موقف صعب بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين، وكان لها ضلع في إنهاء ولاية رونالد ريجان، وكانت سبباً في حيرة بيل كلينتون وبوش (الأب) وبلبله بوش (الابن)، وتسعى اليوم إلى ممارسة اللعبة نفسها مع باراك أوباما بهدف تحويل برنامجها النووي المثير للجدل إلى واقع. وأعرب الكاتب، في مقال نشرته مجلة «ناشيونال ريفيو» بتاريخ ١٢ إبريل الجاري، عن خشيته أن تتعرض السياسة الخارجية الأمريكية لأسوأ نكسة لها منذ سقوط فيتنام الجنوبية بسبب النظام الإيراني. وأضاف أنه على الرغم من الصراعات السياسية الداخلية المستمرة والكراهية المتزايدة للنظام، سواء في الداخل أو الخارج، وبرغم اقتراب إيران من حافة الانهيار الاقتصادي، فإن النظام يقترب من امتلاك السلاح النووي، وهو ما يعني عدم تحقق واحد من أهم أهداف الإدارات الأمريكية على مدار ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة.

وذكر الكاتب أن الحجة المعتادة لتبرير فشل السياسات الخارجية الغربية هي تغيير السياسات بتغيير الإدارات الأمريكية وتطور العملية الانتخابية الديمقراطية، وذلك على العكس من الأنظمة الديكتاتورية التي تتسم بثبات مساراتها إلى النهاية حتى تحقق أهدافها. ولكن مثل هذه الحجة لا تصمد كثيراً، لأن سياسات بوش وأوباما تجاه إيران (منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل) ظلت ثابتة وظلت إلى حد كبير امتداداً لسياسة «العصا والجزرة»، التي كرّسها كلينتون. فالإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تمنع أن تمارس إيران



الهند تستعد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

الفراغ السياسي المتوقع بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان الصيف المقبل هو ما يدفع الهند إلى إعادة حساباتها بما يضمن لها دوراً بارزاً داخل القارة الآسيوية.

أن هذا التصويت ألحق ضرراً كبيراً بعلاقة الهند بأفغانستان التي لا تستطيع نيودلهي الوصول إليها إلا عبر الأراضي الإيرانية. وكان هذا يعني أن على نيودلهي أن تراجع حساباتها وتحالفاتها الإقليمية، باستخدام الدبلوماسية تارة والاتفاقيات الاقتصادية تارة أخرى.

خط أنابيب الغاز

وترى المجلة أن إصلاح العلاقات مع طهران يجب أن يأتي على رأس قائمة «إعادة الحسابات» لدى نيودلهي. ربما كان الاقتصاد هو الورقة القوية الوحيدة التي يمكن استخدامها، ويعني هذا، تحديداً، ضرورة إعادة الهند النظر في تجميد مشاركتها في عملية بناء خط أنابيب غاز إيران-باكستان-الهند بما يخدم مصالح نيودلهي على المدى الطويل.

ومن المعروف أن إيران ترحب بمشاركة الهند في المشروع المذكور، وهو ما بدا واضحاً من البنود التي تضمنتها صفقة الغاز التي وقعتها إيران وباكستان في إسطنبول الشهر الماضي. هنا تكمن فرصة الهند لتحسين علاقتها بطهران، وبدلاً من انتظار باكستان حتى تأخذ زمام المبادرة بدعوة الهند إلى الدخول في المشروع يمكن لنيودلهي اللعب بورقة أخرى، وهي دعوة لاعبتين كبيرتين مثل روسيا والصين إلى المشاركة في خط الأنابيب، خاصة أن شركة «غازبروم» الروسية أعربت في مناسبات سابقة عن رغبتها في المشاركة في المشروع. كما أن ممثل الشركة في طهران دعا إلى تمديد خط الأنابيب بحيث يصل إلى الصين، ما يعني بالتالي إمكانية بناء مشروع عملاق يضم روسيا والصين والهند وباكستان وإيران.

وتعتبر الهند مشاركة روسيا أمراً مهماً على أساس أن وجود روسيا إلى جانبها يمهد لها الطريق لإقناع بكين بالمشاركة في المشروع.، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابياً على المشروع من حيث إقامة علاقة عمل فاعلة ومستقرة.

ترى مجلة «ذا هندو» أن تحركات إيران المتزايدة في أفغانستان وباكستان، مؤخراً، أثارت قلق دول كثيرة حول أسباب هذا النشاط المكثف. ولكن إيران تحسب بدقة خطواتها في منطقة هي أدري الدول بظروفها على مدار التاريخ، وهي خطوات تنطلق من ثوابت عقائدية وسياسية. فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم تتوقف طهران عن مقاومة التدخل الأمريكي المباشر وتدخل أي دولة حليفة لواشنطن في شؤون دولة أخرى. وجاءت الحرب في العراق لتضع القوات الأمريكية في مواجهة مباشرة على البوابة الغربية الإيرانية، فيما أصبح تدخل القوات الأمريكية وقوات «الناو» في أفغانستان يشكل تهديداً محتملاً لإيران من ناحية الشرق. وذكرت المجلة أن إيران تسعى منذ عام ٢٠٠٣ إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وهو هدف ربما تحقق جزئياً بانسحاب القوات الأمريكية من العراق الصيف المقبل. أما الانسحاب الأمريكي من أفغانستان فمن الممكن أن يبدأ اعتباراً من يوليو ٢٠١١.

سيناريوهات ما بعد الانسحاب

برغم أن انسحاب القوات الأجنبية يصب في خانة التطورات المهمة فإن إيران تحاول استشراف سيناريو ما بعد الانسحاب، خاصة في ظل الفراغ السياسي الناشئ عن انسحاب القوات الأمريكية. فنجد الرئيس أحمددي نجاد يزور كابل في ١٠ مارس الماضي، حيث قبول بحرارة لافتة للنظر. كما شهدت علاقة إيران بباكستان تحولاً كبيراً منذ أكتوبر ٢٠٠٩ عقب مقتل نور علي شوشتاري، قيادي في «الحرس الثوري» الجمهوري، على يد جماعة «جند الله».

ولكن أين موقع الهند من تلك التطورات؟ من المعروف أن العلاقات الهندية-الإيرانية تدهورت تدهوراً شديداً عقب تصويت نيودلهي ضد طهران داخل «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» حول قضية البرنامج النووي الإيراني. يؤكد المحللون



هل يغير التقارب الصيني-الفنزويلي ملامح أسواق النفط العالمية؟

تشهد المرحلة الحالية تقارباً نفطياً بين الصين وفنزويلا الدولتين المهمتين على خريطة النفط والطاقة العالمية، ويتوقع أن يحدث هذا التقارب تغيرات كبيرة على أسواق النفط والطاقة العالمية.

النفطية بين الدولتين قد بدأ يوتّي ثماره، حيث ازدادت الصادرات النفطية الفنزويلية إلى الصين العام الماضي بنحو ٢١٪، وبلغت نحو ٤٦٠ ألف برميل يومياً، وتخطت فنزويلا لزيادة هذه الصادرات إلى نحو مليون برميل يومياً للاستفادة من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك النفطي الصيني.

وعلى الجانب الآخر تقف فنزويلا في مرتبة متقدمة على خريطة إنتاج النفط العالمية، إذ إنها تمتلك نحو ٨,١٪ من احتياطات النفط العالمية، باحتياطي يقدر بنحو ١٠٠ مليار برميل كسادس أكبر احتياطي عالمي، وقد تشهد الاحتياطات النفطية لفنزويلا طفرة كبيرة خلال الفترة المقبلة، لتحتل المرتبة الأولى عالمياً في هذا الشأن، في حال صدقت تقديرات «المسح الجيولوجي الأمريكي» الذي أعلن، مؤخراً، أن هناك صوراً جيولوجية تظهر أن «حزام أورينوكو» النفطي الواقع في شرق فنزويلا يحتوي على احتياطي نفطي يقدر بنحو ٥١٣ مليار برميل، وهو ما سيرفع نصيب فنزويلا من احتياطات النفط العالمية إلى نحو ٣٠٪، لتتفوق بذلك على السعودية التي تمتلك نحو ٢٢٪ من الاحتياطات العالمية.

وقد تتمكن فنزويلا في هذه الحالة من زيادة إنتاجها البالغ نحو ٣ ملايين برميل حالياً إلى مستويات ربما تفوق كلاً من السعودية وروسيا، ما قد يمكّنها من امتلاك زمام الأمور في أسواق إنتاج النفط العالمية، ويظهر دور تقاربها مع الصين في هذا الصدد، إذ يتوقع أن يكون للصين دور في تمكين فنزويلا من الاستفادة من احتياطاتها النفطية في «أورينوكو» من خلال اشتراك شركاتها النفطية في تطوير هذا الحزام النفطي. وتعني هذه المعطيات أن التقارب بين الصين وفنزويلا هو تقارب بين قوتين لديهما مستقبل واعد على خريطة النفط والطاقة العالمية، إذ إنهما مرشحتان لاحتلال المرتبتين الأوليين على صعيد استهلاك النفط العالمي وإنتاجه بنهاية العقد الجاري.

تشهد الفترة الحالية احتداماً في المساعي الصينية لتنويع أسواق استيراد النفط ومصادر الطاقة الخاصة بها، بما يضمن لها إمدادات آمنة من مصادر الطاقة، للوفاء باحتياجات نموها الاقتصادي المتسارع، وقد توصلت الصين خلال الأعوام القليلة الماضية إلى عدد من الاتفاقات مع عدد من الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم للحصول على جزء من صادراتها، مثل السعودية والكويت وقطر والإمارات وروسيا وتركمانستان وإيران. وفي هذا الإطار شهدت الفترة القصيرة الماضية تقارباً بين الصين وفنزويلاً في المجال النفطي، وهو التقارب الذي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى أسواق النفط العالمية، نظراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه الدولتان على جانبي استهلاك النفط وإنتاجه، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً بين أكبر مستهلكي النفط عالمياً بعد الولايات المتحدة، وتأتي فنزويلا في المرتبة الخامسة بين منتجي النفط على المستوى العالمي.

تقارب بين قوتين

يتوقع أن يكون لهذا التقارب بين الصين وفنزويلا تأثير متزايد في أسواق النفط والطاقة العالمية في المستقبل، خاصة أن كلاً منهما مرشحة لزيادة نصيبها من أسواق النفط كل في الجانب الخاص به، فالصين مرشحة لزيادة حصتها من أسواق استهلاك النفط العالمية، وبالرغم من تراجع الطلب العالمي على النفط العام الماضي فإن الطلب الصيني قد زاد بنحو ٩,٣٪، ويتوقع أن يستمر في الزيادة خلال العام الجاري لينمو بمعدل ٥٪، وأن يواصل النمو طوال العقد الجاري بمعدل يبلغ نحو ٣,٣٪ سنوياً، ويتوقع أن تتحوّل الصين إلى أكبر مستهلك للنفط في العالم بنهاية العقد الحالي، لتصبح السوق النفطية الصينية نقطة جذب محورية لفنزويلا وغيرها من الدول المنتجة للنفط حول العالم. ويبدو أن التقارب



آثار اقتصادية عديدة لتكامل أسواق المال الخليجية

اقترحت دولة الإمارات، مؤخراً، مبادرة تقضي بتكامل أسواق المال الخليجية وتوحيد السياسات المتعلقة بها، ومن المتوقع أن ينعكس تنفيذ هذه المبادرة بالعديد من الإيجابيات على الاقتصاد الخليجي بوجه عام.

الأسواق التي ستزداد تنافسيتها العالمية.

- * سوف تكتسب الأسواق المزيد من عوامل الدعم والاستقرار مقارنة بوضعها الحالي، حيث إنها سترتكز إلى اقتصاد خليجي تتعدى قيمته تريليون دولار، بدلاً من وضعها الحالي المتفرق بين ستة اقتصادات لكل منها خصوصيته.
- * ستتحسن كفاءة أسواق المال والقطاع المالي الخليجي بوجه عام في ظل توحيد السياسات والقواعد التنظيمية الخاصة به في الدول الأعضاء، وسيكون انتقال رؤوس الأموال بين أسواق المنطقة أكثر سهولة وأقل تكلفة.
- * تعزيز مقدرة أسواق المال الخليجية على استكمال بنيتها، خاصة في ما يتعلق بإنشاء سوق خليجية موحدة للسندات.
- * ستسهل مهمة المؤسسات الرسمية في الإشراف على أسواق المال بفضل بناء قاعدة بيانات موحدة للأسواق اللازمة التي ستتمكنها من متابعة الأسواق واتخاذ القرارات اللازمة لتقويم أداؤها بشكل أني قبل اندلاع الأزمات، كما ستسهل بفضل هذه القاعدة عملية متابعة أداء الأسواق من قبل المستثمرين والكيانات البحثية المتخصصة حول العالم.

ثانياً: الآثار غير المباشرة

- * سوف تزداد قدرة اقتصادات الخليج العربية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكل أنواعها، سواء الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في حافظة الأوراق المالية، حيث ستزداد الثقة العالمية باقتصادات المنطقة بوجه عام.
- * تؤدي هذه المبادرة إلى التقريب بين السياسات المالية بين دول الخليج العربية، الأمر الذي سيسهل مهام الدول الأربع الأعضاء في مشروع الوحدة النقدية في الوفاء بشروط هذه الوحدة، كما أنه يردم الهوة بين النظم المالية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في هذا المشروع.

تقدمت دولة الإمارات عبر «هيئة الأوراق المالية والسلع» بمبادرة خلال اجتماع «اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» تقضي بتكامل أسواق المال الخليجية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها وفق برنامج زمني محدد، على أن يتم تشكيل لجنة دائمة لرؤساء هيئات أسواق المال تجتمع كل أربعة أشهر، لمناقشة الموضوعات والقضايا والمقترحات المتعلقة بتطوير عمل الأسواق، ووضع القوانين والتشريعات والسياسات المنظمة للأسواق، وتنظيم عمليات الترخيص والاكتماب العام في الأسواق في إطار نظام «ترخيص خليجي موحد».

وتهتم المبادرة أيضاً بتنظيم التعاون والشراكة بين شركات الوساطة المالية في دول المنطقة، واستحداث معايير موحدة لهيكل أسواق المال في المنطقة، وتوحيد نظم تأسيس صناديق الاستثمار وإدارتها وحوكمة الشركات، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأسواق المالية الخليجية.

وبوجه عام فإن المبادرة المقترحة من دولة الإمارات لها العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية، ومن هذه الآثار ما هو مرتبط بشكل مباشر بأسواق المال، ومنها آثار غير مباشرة أيضاً يتسع نطاقها لتتعدى حدود أسواق المال لتشمل الاقتصاد الخليجي كله.

أولاً: الآثار المباشرة

- * تحويل أسواق المال الخليجية من أسواق مالية صغيرة ومتفرقة إلى سوق مالية موحدة كبيرة الحجم، وستغير تصنيف الأسواق من أسواق مالية نامية إلى أسواق مالية صاعدة، ما سيزيد هامش الأرباح بها بما يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪، وبالتالي سيزيد إقبال المستثمرين الأجانب على





دعوة إلى تفكيك العلاقة بين إيران ومحادثات السلام في الشرق الأوسط

كتب راي تاكبه، عضو مجلس العلاقات الخارجية، مقالاً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «إيران ومحادثات السلام في الشرق الأوسط: علاقة لا يد من فصمها»، قال فيه إنه وسط الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي الأخير، بدأ يُثار الاعتقاد أن واشنطن التي تداهن إسرائيل بشأن المستوطنات وتواصل عملية السلام قد تفوز في النهاية بتأييد العرب للتعامل مع الخطر النووي الإيراني. وبرغم أن الضغط على إسرائيل لتقنين المستوطنات قد يكون وسيلة مضمونة لدفع العرب نحو المشاركة في محادثات السلام، فمن غير المتوقع أن يؤثر في أسلوب المنطقة السلبي نحو إيران. بل إنه ما إن تستشعر إيران وجود تصدع في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، حتى تتشدد في موقفها النووي. ويوضح الكاتب أن الاعتقاد أن الأنظمة العربية الحالية ترفض التعاون مع الولايات المتحدة ضد إيران بسبب توقف عملية السلام فهم قاصر للسياسات الإقليمية. إذ إن الدول العربية لديها سياسة غريبة نحو إيران. إذ يدينون الطموحات النووية الإيرانية بعيداً عن وسائل الإعلام، كما يخشون تقدم البرنامج النووي الإيراني وقد يؤيدون استخدام القوة العسكرية ضد منشآتها النووية. ولكنهم يرفضون أن يشاركوا في استراتيجية هجومية ضد الجمهورية الإيرانية. ويضيف الكاتب أن الدول العربية سترفض الاشتراك في أي عمل ضد إيران، مفضلة أن يتولى طرف ثالث التعامل مع هذا الخطر. وإلا فسيتعلم العرب التعايش مع القنبلة النووية الإيرانية، ولن تغير أي محادثات سلام فلسطينية-إسرائيلية هذه المعادلة. في الوقت نفسه، يفهم قادة إيران تفكير الدول المجاورة بشكل أفضل من المبعوثين الأمريكيين الذين يتدفقون على الخليج العربي طلباً لتأييد العرب. ويضيف الكاتب أن قادة إيران يدركون حدود شراسة العرب وأن العقوبات الشرسة والمواجهات الدبلوماسية لن تنبع من الدول العربية.

هل تسعى الولايات المتحدة إلى إطاحة حكومة نتنياهو؟

أعد آرون ديفيد ميللر، الباحث في السياسة العامة في «مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين»، مقالاً نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «الولايات المتحدة تتصرف كما لو كانت تسعى إلى إطاحة النظام الإسرائيلي الحاكم»، ذكر فيه أن «تغيير النظام» هو مصطلح وتكتيك خاص بأعداء الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن ماذا إذا فكرت الإدارة الأمريكية في عدم حصر ذلك المصطلح على أعدائها، ليشمل واحدة من أقرب حلفائها، إسرائيل؟ ويشير الكاتب إلى أن الضجة التي أثيرت بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تزال متأججة، ما يشير تساؤلاً حول إذا ما كان تركيز الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، منصباً على تغيير سلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أم على تغيير وزرائه بدلاً من ذلك. وقد دعا الرئيس أوباما، على نحو متكرر، الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد النشاط الاستيطاني - وهو أمر لا يقبله رئيس الوزراء الإسرائيلي أو تحالفه اليميني - ما يثير تساؤلاً حول إذا ما كانت واشنطن مهتمة بتكوين حكومة إسرائيلية جديدة تتسم بمزيد من المرونة. ويشير الكاتب إلى أن هذه لن تكون المرة الأولى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة إسرائيل. كما يشير إلى أن ثمة رأياً واسع الانتشار - بل إن الأمر يصل، على حد تعبير الكاتب، إلى قناعة واشنطن - بأن نتنياهو ليس قادراً على التوصل إلى اتفاق، وأن الفلسطينيين والعرب لن يثقوا به مهما حدث. ومن ثم تساءل الكاتب عن الطائل من وراء هدر أشهر طويلة من الجهد مع طرف بات يتعذر التوصل إلى نتيجة معه؟ وعاجلاً أو آجلاً، سيرى الشعب الإسرائيلي أن رئيس وزرائه غير قادر على إدارة العلاقات بين دولته وأهم حلفائها، وأنه يضع المستوطنات فوق مسألة الأمن الوطني لدولة إسرائيل، في الوقت الذي زاد فيه ما تمثله إيران من تهديد. كما يأمل الكاتب أن تحجب الضغوط السياسية نتنياهو على توسيع نطاق حكومته، أو تغيير وجهه نظره. ولكن المشكلة الوحيدة أن ذلك النهج قد يأتي بنتائج عكسية، واستمرار التعنت الإسرائيلي، بل والمزيد من التشوش السياسي.



ماذا وراء دعم إيران دمج السنّة في السياسة العراقية؟

محللون: نفوذ الجيش التركي يتراجع

أعدّ رود نوردلاند تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «إيران تدعو إلى دمج السنّة في السياسة العراقية»، قال فيه إن إيران التي لعبت دوراً بارزاً في السياسة العراقية مؤخراً، دعت القادة العراقيين يوم السبت الماضي إلى دمج السنّة في الحكومة الجديدة، ويوضح التقرير أن هذا الطلب الإيراني يعدّ تحولاً في موقفها من العراق، ولا سيّما أنها كانت دائماً تشجع تولي حكومة ذات أغلبية شيعية مقاليد السلطة. ويوضح التقرير أنه لم تتضح بعد أسباب التحول الإيراني وتوقيتته. غير أنه يبدو اعترافاً بنجاح رئيس الوزراء السابق، أياد علاوي، الذي ضمّ ائتلافه أحزاباً سنيّة، كما يبدو ابتعاداً عن رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، الذي لم تكن علاقته مع إيران سلسلة طوال الوقت، ويرى التقرير أن التحول الإيراني قد يؤثر سلباً في المالكي. ويضيف التقرير أن علاوي انتقد من قبل لجوء منافسيه إلى إيران طلباً للمساعدة في مفاوضات الحكومة الجديدة في أعقاب إعلان النتائج الانتخابية، في الوقت الذي يقول فيه السفير الإيراني إن ائتلاف «العراقية» طلب الإذن لزيارة إيران من أجل المشورة السياسية، وإن الحكومة الإيرانية وافقت على ذلك. من جهته، أكد فتاح الشيخ، الناطق باسم ائتلاف «العراقية»، أن الائتلاف سيرسل وفداً إلى إيران في غضون أيام برئاسة نائب رئيس الوزراء، رافع العيساوي. وأضاف الشيخ أن (موقف إيران من قائمة «العراقية» تغيير مؤخراً بعدما أرسلت إليها «العراقية» لتؤكد للإيرانيين عدم استغلال الأمريكيين الأراضي العراقية في شنّ هجوم على إيران). أما غسان العطية، المحلل السياسي العراقي في لندن، فيعلق قائلاً «إنه تغيير حقيقي في موقف إيران من العراق. فالإيرانيون يريدون لعب دور في العراق يشبه الدور السوري في لبنان. ونظراً إلى أنهم لا يريدون زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة خلال الأشهر المقبلة حتى لا تعيد الولايات المتحدة النظر في انسحاب قواتها من العراق، يسعى الإيرانيون إلى تجنّب السخط الأمريكي».

أعدت جانين زكريا تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «في تركيا.. تراجع سيطرة الجيش على الديمقراطية العلمانية»، قالت فيه إنه منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة قبل ٨٧ عاماً، تولى الجيش مسؤولية حماية الديمقراطية العلمانية، والتدخل حينما يلزم الأمر إبعاد الدّين عن السياسة في الدولة ذات الأغلبية المسلمة. ولكن الآن، ووسط الاتهامات بالفساد والتآمر، بدأت سلطة الجيش في التراجع. حيث ينتقده أنصار الديمقراطية والنساء المسلمات اللاتي يرتدين الحجاب والصحفيون وغيرهم ممن يتذمرون من أن سيطرة الجيش على السلطة أفادت الصفوة الثرية والعلمانية. ويوضح التقرير أن المحرمات بدأت في الانهيار وسط التساؤلات حول النظام السياسي العسكري الذي أسسه مؤسس تركيا، مصطفى كمال أتاتورك. حيث أصبح الأتراك يعارضون الجيش علناً، بل إن ضباط الجيش الذين كانوا يتمتعون بالحصانة من أي تحقيقات فقدوها حينما تم اعتقالهم بتهمة التآمر لإطاحة رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان. حيث أدّت هذه الاعتقالات إلى إضعاف الحالة المعنوية للجيش الذي تعتمد عليه واشنطن. فالولايات المتحدة تريد من تركيا الاستمرار في الإصلاحات الديمقراطية، ولكنها تريد أيضاً بقاء الجيش التركي حليفاً قوياً يعتمد عليه في المنطقة. حيث أكد الرئيس باراك أوباما أهمية تركيا، التي تجاور إيران وسوريا والعراق، العام الماضي حينما جعلها أول دولة يزورها كرئيس. وتعلق ياسمين كونجار، رئيسة تحرير صحيفة «طرف» التي كشفت محاولة انقلاب الجيش، بقولها إن «رئيس أركان الجيش التركي لا يعتبر نفسه خاضعاً لوزير الدفاع أو رئيس الوزراء. إذ إن الحكومات المنتخبة في تركيا لم يكن لديها أي سلطة حقيقية. وهذا ما بدأ في التغيير. إنه نوع من القانون غير المكتوب الذي يلتزمون فيه احترام الجيش مؤسس الجمهورية وراعي النظام والعلمانية. ويرغم التغيير الجديد، فالأمر لا يزال صعباً».



هل يعود شبّح الإرهاب الآيرلندي ليهدّد بريطانيا؟

فيما أعلن في بريطانيا انفجار قنبلة في سيارة أجرة مسروقة ليل الإثنين في بلفاست عاصمة آيرلندا الشمالية قرب مقرّ الاستخبارات البريطانية الداخلية (MI-5)، فإنه لم يصب أحد بجروح خطيرة في التفجير. ولكن توقيت الانفجار، كما حلّلت وسائل الإعلام البريطانية، «بي بي سي ٤» و«سكاي نيوز»، فإن التوقيت يلقي بظلال مهمة على مستويين: الأول أنه جاء قبل دقائق من انتقال صلاحيات الشرطة والقضاء من لندن إلى بلفاست، وهي آخر مرحلة في عملية السلام بين الكاثوليك والبروتستانت، التي شهدت صراعاً امتدّ قرناً، وشهدت تصاعداً للعنف خلال العقود الأخيرة. حيث تم نقل صلاحيات الشرطة والقضاء من لندن إلى بلفاست عند منتصف ليلة ١١ إبريل الجاري. وكانت بريطانيا استولت على هذه الصلاحيات من أيدي الوزراء المحليين في عام ١٩٧٢ في ذروة أعمال العنف التي اصطلح على تسميتها «الاضطرابات»، في محاولة للسيطرة على الوضع الأمني المتدهور. إلا أن ذلك أدى إلى انهيار الإدارة المحلية فيما واصلت لندن تولي تلك الصلاحيات خلال النزاع. وأما المستوى الثاني أن مثل هذه التفجيرات تأتي عشية الانتخابات البريطانية المزمعة في مايو المقبل، حيث إن هذا سيرفع من مستوى التهديد الإرهابي هناك، كما أنه سيدفع إلى وضع آيرلندا الشمالية في موقع متقدم في التنافس السياسي. فبعد نحو ٣٠ عاماً من أعمال العنف في آيرلندا الشمالية بين الكاثوليك دعاء الانفصال والبروتستانت دعاء الوحدة، انتهت أعمال العنف مع توقيع اتفاق سلام أطلق عليه اسم «اتفاق الجمعة العظيمة» عام ١٩٩٨، مهد الطريق لقيام حكومة وحدة وطنية تضمّ ممثلين عن كلتا الطائفتين. وكان آخر بند في الاتفاق تطبيق انتقال الصلاحيات الشرطة لبلفاست. الهجوم تبنته، وفقاً لـ «بي بي سي نيوز» المحلية، مجموعة «الجيش الجمهوري الحقيقي» (Real IRA)، الذي اعتبر نفسه منشقاً عن الجيش الجمهوري الآيرلندي الذي قاد فكرة الاستقلال،

إسرائيل تضغط للتعجيل بعقوبات ضد إيران

ذكر موقع «إسرائيل اليوم» أن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة أن تطرح مشروع العقوبات ضد إيران للنقاش في مجلس الأمن بنهاية هذا الشهر «خشية أن يصدر القرار متأخراً جداً». الرسالة في هذا الشأن شدّدت على أن التهديد بالعقوبات متعلق بوقت تقدم البرنامج النووي الإيراني. ويضيف التقرير أن اختيار نهاية إبريل الجاري اتخذ لسببين: في الشهر المقبل سيكون لبنان الرئيس الدوري لمجلس الأمن، وفي إسرائيل يخشون أنه سيجعل من الصعب البحث واتخاذ القرارات. كما يقدر أن الدول الغربية ستستغرق وقتاً لفحص نجاعة العقوبات التي ستتخذ ضد إيران، وأن الأمر سيتطلب ٤ أشهر على الأقل إلى أن يتخذ قرار آخر بتشديد العقوبات. وإلى ذلك صرح وزير الدفاع الأمريكي بأن التقديرات التي طرحت وكأن الإدارة الأمريكية سلمت بالحقيقة المحتملة في أن يكون لإيران سلاح نووي ليست صحيحة وتابع «نحن نفعل كل ما في وسعنا لمنع إيران من تطوير سلاح نووي». وتعليقاً على قمة واشنطن للأمن النووي، التي اختتمت أمس، تقول «هآرتس» إن الرئيس الأمريكي يحاول تنفيذ تعهده في حملته الانتخابية بأن يضمن منذ السنة الأولى من ولايته أن تكون المواد النووية في العالم محمية، بحيث لا تسقط في أيادٍ معادية. حيث يسعى أوباما إلى تخصيص ٣,١ مليار دولار لخطط دولية عدة لحماية أسلحة الدمار الشامل. ويقدر الخبراء أن استعداد أوباما للتركيز على حماية المخزونات النووية وليس على تقليص الترسانة النووية العالمية، سيسهل عليه دفع جدول أعماله إلى الأمام. وترى الصحيفة أن التطلع لحث الشفافية في أجهزة الرقابة والحماية للأسلحة النووية كفيلاً بأن يجعل الأمور صعبة على إسرائيل. وليست إسرائيل وحدها هي التي سيتعين عليها الوقوف في وجه الضغوط، فباكستان أيضاً تشعر بالضغط الدولي بسبب التخوف من أن تتسرّب ترسانتها النووية إلى رجال «القاعدة». وستضطر على ما يبدو إلى الرد على الطلب الذي ستطرحه الهند بفرض قيود على برنامجها النووي.



جيتاؤ: الصين متمسكة بمسارها الخاص بشأن سعر صرف «اليوان»

أبلغ الرئيس الصيني، هو جيتاؤ، نظيره الأمريكي، باراك أوباما، أن بكين «ستتمسك بحزم» بمسارها الخاص لإصلاح سعر صرف «اليوان» بالتركيز على حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين. وذكرت «وكالة أنباء شينخوا» الصينية الرسمية، أمس، في تقرير أن هو أبلغ أوباما في أثناء اجتماع ثنائي في واشنطن يوم الإثنين الماضي أن رفع قيمة «اليوان» لن يؤدي إلى موازنة التجارة بين الصين وأمريكا أو يحل مشكلة البطالة في أمريكا. وأضافت الوكالة أن هو أبلغ الرئيس الأمريكي أيضاً أن الصين لا تسعى إلى فائض تجاري مع الولايات المتحدة.



الصين تتفوق على ألمانيا في إنتاج «طاقة الرياح»

قال «مجلس طاقة الرياح العالمي»، الذي يمثل الشركات التي تقيم محطات «طاقة الرياح» وتديرها، إن الصين تخطت ألمانيا، العام الماضي، كأكبر منتج لـ «طاقة الرياح» بعد الولايات المتحدة. وقال المجلس إن سعي الصين السريع إلى إقامة توربينات رياح زاد إجمالي إنتاجها للطاقة إلى ٢٥,٨ جيجاوات، مجتازة بفارق ضئيل ألمانيا التي تنتج ٢٥,٧٧ جيجاوات. وقال المجلس، يوم الإثنين الماضي، إنه يتوقع أن تتخطى الصين الولايات المتحدة وتتجاوز سقف بناء توربينات رياح تكفي لإنتاج ١٥٠ جيجاوات من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠.



مصر تخطط لإلغاء دعم الطاقة للصناعة بنهاية عام ٢٠١١

قال وزير التجارة والصناعة المصري، رشيد محمد رشيد، أول من أمس، إن مصر تخطط لإلغاء دعم الطاقة لكل الصناعات بنهاية عام ٢٠١١، بعد إلغاء الدعم للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. وقال في مؤتمر صحفي «بحلول عام ٢٠١١ سيكون الدعم (للطاقة) صفرًا لكل الصناعات». وأضاف أنه يقصد نهاية العام. وكانت مصر علقت خطة لخفض الدعم بعد «الأزمة الاقتصادية العالمية» عام ٢٠٠٨. وستبدأ الحكومة في زيادة الأسعار في يوليو المقبل للصناعات التي لا تعد كثيفة استهلاك الطاقة. وقال رشيد «نحن بصدد سحب دعم الطاقة، نعود إلى الخطة الأصلية التي وضعناها في عام ٢٠٠٧». وأضاف رشيد أن الصناعات كثيفة الاستهلاك مثل الإسمنت والحديد والصلب والأسمدة لم تعد تحصل على دعم في الطاقة.



قطر لن تسعى إلى خفض إنتاج الغاز لدعم أسعاره

استبعد وزير الطاقة والصناعة القطري، عبدالله بن حمد العطية، يوم الإثنين الماضي، أن تلجأ بلاده إلى خفض إنتاج الغاز لدعم أسعاره، وهي الفكرة التي تطالب بها الجزائر. وقال العطية رداً على سؤال حول إمكانية مناقشة تخفيض إنتاج الغاز خلال الاجتماع المقبل لـ «منتدى الغاز» في مدينة وهران الجزائرية في التاسع عشر من إبريل الحالي «القضية ليست قضية تخفيض إنتاج من عدمه».

أوباما يطلب من نظيره الصيني أن يكون سعر صرف اليوان «أكثر ملاءمة للسوق»

جدد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الطلب من نظيره الصيني، هو جيتاؤ، أول من أمس، أن يكون سعر صرف العملة الصينية (اليوان) «أكثر ملاءمة للسوق»، بحسب ما أعلن البيت الأبيض بعد لقاء عقده الرئيسان. وصرح جيف بادر، مستشار الرئاسة الأمريكية للشؤون الصينية، للصحفيين إثر هذا الاجتماع الذي سبق افتتاح «قمة الأمن النووي» في واشنطن أن أوباما «كرّر القول إنه من المهم أن تتجه الصين نحو سعر للصرف أكثر ملاءمة للسوق (للتأمين) نهوض (اقتصادي) دولي مدعوم ومتوازن». وتعتبر واشنطن أن تراجع سعر صرف «اليوان» مقابل الدولار يصبّ في مصلحة الصادرات الصينية في شكل غير عادل. في المقابل، لم يتطرق المتحدث باسم الوفد الرئاسي الصيني، ما زاتشو، أمام الصحفيين إلى موضوع سعر صرف العملة الصينية مكتفياً بالقول إن على الجانبين «أن يعالجا الخلافات الاقتصادية والتجارية عبر التشاور على قدم المساواة». وقال بادر إن أوباما دعا نظيره الصيني أيضاً إلى إزالة «الحواجز» التي تعوق دخول المصدرين الأمريكيين إلى السوق الصينية. ولم يخض المستشار الأمريكي في التفاصيل، لكن الممثل الأمريكي للتجارة، رون كيرك، اتهم بكين في تقرير أخير بأنها فرضت قواعد جديدة لمصلحة الشركات الصينية. وأفاد هذا التقرير بأن بكين وافقت على تدبير جديد ينصّ على وجوب حصول مصنّعي المنتجات التكنولوجية على شهادات صينية ليتمكنوا من المشاركة في مناقصات حكومية.





أسلحة «القاعدة» للدمار الشامل: ضجيج أم واقع؟

تأليف: رولف ماوت لارسن

الناشر: «مركز بلفور للعلوم والشؤون الدولية»

ثالثاً: إن السمة الغالبة للنهج الذي يتبعه تنظيم «القاعدة» للحصول على أسلحة الدمار الشامل هو ما أطلقت عليه الدراسة «المسارات المتوازية» (Parallel Path)، ويقصد به العمل بأسلوب الشبكة المتخصصة، أي يقوم كل فرد بجزء معين في العملية، حيث يقوم بعضهم بدراسة الموقف وإعداد التقارير. فضلاً عن إيمانهم بأن الفشل في إحدى مراحل العملية لا يعني الفشل والتدمير الكامل للعملية بأكملها، أخذاً في الاعتبار إمكانية حدوث انتكاسات، وضرورة تفادي الوقوع في أيدي أجهزة الاستخبارات التابعة لأي دولة.

رابعاً: إن تنظيم «القاعدة» قد سعى إلى إحداث تعاون لتكوين أسلحة الدمار الشامل وتنميتها مع جماعات إرهابية أخرى، ما يدل على أنه ليس تنظيم «القاعدة» وحده هو الجماعة الإرهابية التي تسعى إلى امتلاك هذا النوع من الأسلحة، وإنما هي رغبة عامة لدى هذا النوع من الجماعات.

لماذا تسعى «القاعدة» إلى امتلاك الأسلحة النووية؟

ينبغي أخذ تصريحات أسامة بن لادن، زعيم تنظيم «القاعدة»، حول السعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل على محمل الجد، حيث حدد ابن لادن أهدافاً رئيسية من امتلاك هذا النوع من الأسلحة، تتمثل في تدمير النظام العالمي الراهن، الذي يهيمن عليه الغرب ولا سيما الولايات المتحدة المسيطرة على مقدرات الأمور، وتهيئة المجال لإطاحة النظم التي تحكم العالمين العربي والإسلامي، فقد صرح ابن لادن بأن استخدام تلك الأسلحة المحظورة هو أمر مبرر في مواجهة الهيمنة الأمريكية؛ نظراً إلى قدرتها على إحداث إصابات جماعية.

أما بالنسبة إلى نوعية الأسلحة التي يفضلها التنظيم، تؤكد الدراسة ميل التنظيم إلى امتلاك الأسلحة النووية، نظراً إلى آثارها التدميرية الضخمة، ما يحقق أهداف التنظيم بصورة أكثر تأثيراً، وعدم ميل القيادات نحو الأسلحة البيولوجية والسامة على الرغم من سهولة إنتاجها، ما يجعلها أكثر جاذبية، وانتشارها في معسكرات التدريب التابعة لتنظيم «القاعدة» في أفغانستان.

المصدر: تقرير واشنطن

أصدر «مركز بلفور للعلوم والشؤون الدولية» (Belfer center for Science & International Affairs) في يناير من العام الجاري دراسة بعنوان «أسلحة «القاعدة» للدمار الشامل: ضجيج أم واقع؟» (Al Qaeda Weapons of Mass Destruction: Threat: Hype or Reality?)، للكاتب رولف ماوت لارسن. وسعت هذه الدراسة إلى توضيح مؤشرات ودلائل اتجاه تنظيم «القاعدة» نحو الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأسباب السعي إلى ذلك، وتوضيح نوعية الأسلحة التي يفضل التنظيم استخدامها.

ومن خلال متابعة التسلسل الزمني تؤكد الدراسة وجود أربعة مؤشرات مهمة تؤثر إلى سعى الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم «القاعدة» إلى الحصول على سلاح نووي، هي:

أولاً: إن القيادات العليا في التنظيم قد أعلنت في أكثر من موقف التزامها السعي إلى شراء الأسلحة النووية وتوفيرها منذ نهاية عام ١٩٩٣. وبداية ١٩٩٤ بدأت محاولات التنظيم في الحصول على اليورانيوم من السودان، وجاء ذلك بعد تفجيرات مركز التجارة العالمي، ثم بحلول عام ١٩٩٦ أعلن أمين الظواهري، نائب التنظيم، سعيه إلى الحصول على أسلحة نووية من دول الاتحاد السوفيتي السابقة، وفي عام ١٩٩٨ قام زعيم التنظيم، أسامة بن لادن، بتأكيد أن الحصول على أسلحة الدمار الشامل يعدّ من صميم أهداف التنظيم لحماية العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار تم الكشف عن محاولات تنفيذية عدة سعى التنظيم من خلالها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل.

ثانياً: إنه حتى قبل وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ لم يتوارى التنظيم عن السعي إلى تكتيف جهوده من أجل الحصول على أسلحة الدمار الشامل على الرغم من تركيز التنظيم على ضرب أهداف أمريكية أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة التفجيرات المتزامنة للسفارة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ والنجاح في استهداف المدمرة الأمريكية في عام ٢٠٠٠.

